الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٦
المعقودة في يوم الثلاثاء
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠ صباحا
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس : السيد بيريس - بالون (أوروغواى)
ثم : السيد غـــيريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of Official Records Service, room 2-057CD, United Nations Plaza, New York.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.16
24 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠ صباحا

البند ٧٨ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

١ - السيد فليشهاور (وكيل الأمين العام ، المستشار القانوني) : ذكر عند تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة (A/47/487) أن قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٤ كان قد لاحظ أن كثيرا من البلدان تشعر بالقلق إزاء ازدياد استخدام الشباك البحرية العائمة الكبيرة في صيد السمك . مما يعتبر تهديدا على نطاق واسع للمحافظة الفعالة على الموارد البحرية الحية ، وأوصى بتنفيذ وقف مؤقت لجميع أنواع صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ما لم تتخذ تدابير حفظ وإدارة فعالة وتحقيق تخفيض تدريجي لأنشطة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في منطقة جنوب المحيط الهادئ ، بما يؤدي إلى وقف هذه العمليات بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩١ والوقف الفوري لزيادة توسيع نطاق صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار ، وقال إن قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٥ دعا إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٤ كما أن قرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٦ اشار إلى القرارين السابقين وطلب إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي تحقيق خفض بنسبة ٥٠ في المائة من أنشطة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وضمان خفض مناطق الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار ، وضمان التنفيذ الكامل للوقف المؤقت العالمي على هذه الأنشطة لصيد السمك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

٢ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام (A/47/487) قد استند إلى الردود الواردة ردا على المذكرة الشفوية التي أصدرها الأمين العام . ويستعرض الجزء الأول من التقرير مساهمات المنظمات الحكومية الدولية ويوجه اهتماما خاص إلى الأنشطة أو السلوك غير المتفق مع أحكام القرار ٢١٥/٤٦ . ويقدم الجزء الثاني استعراضات حسب المنطقة . ولاحظ توقيع كندا واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية حفظ الأنواع النهرية السرء في شمالي المحيط الهادئ ولفت الانتباه إلى التأييد المتزايد لاتفاقية حظر صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في جنوبي المحيط الهادئ (اتفاقية ويلنتون) . وقال إن عدة تدابير إيجابية قد اتخذت وذكر أن الأمين العام يأمل في بذل مزيد من الجهود في ذلك الاتجاه .

٣ - السيد راماشاندران (المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)) : قال ، عند تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المقترح والمعني بالمستوطنات البشرية

(السيد راماشاندران)

(الموئل الثاني) (A/47/360) ، والذي طلبته الجمعية العامة بقرارها ١٦٤/٤٦ ، إن لجنة المستوطنات البشرية كانت قد أوصت في السنة السابقة بعقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية ، ليعرف "بالموئل الثاني" . وقال إن تحقيق انجازات كبيرة في مجال المستوطنات البشرية لم يكن كافيا لوقف أو عكس التدهور في الأوضاع المعيشية للسكان الحضريين في البلدان النامية ، أو حتى في البلدان الصناعية . وقال إن الجمعية العامة قد قررت بقرارها ١٦٤/٤٦ أن تنظر في دورتها الحالية في مسألة عقد مؤتمر ثان يعنى بالمستوطنات البشرية .

٤ - ومضى يقول إن التقرير يلخص الحالة الراهنة للمستوطنات البشرية ويحاول تحليل الأزمة الحالية للتشرد وعدم ملاءمة الموئل . وذكر أن مؤتمر الموئل لعام ١٩٧٦ انعقد استجابة لتلك الأزمة وقد أعقبته السنة الدولية لإيواء المشردين في عام ١٩٨٧ ، واعتماد الاستراتيجية الدولية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠ في عام ١٩٨٨ ، وادراج المستوطنات البشرية في جدول أعمال القرن ٢١ الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وقال إن المستوطنات البشرية هى إطار العمل المادي للتنمية المستدامة التي ستنفذ من خلالها برامج واتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وذكر أن التقرير يشير إلى بعض الأسباب المتعلقة بعدم كفاية التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الموئل الأول والنقل الحضري ودور المرأة في التنمية والتنمية المستدامة والأثر المترتب على الدين الخارجي وبرامج التكيف الهيكلي . وقال إن مؤتمرا عالميا من حجم الموئل الثاني سوف يكون بالتالي مستصوبا وسيكون قد أتى في الوقت المناسب . واقترح إنشاء لجنة تحضيرية خاصة تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول والجماعات المهتمة الأخرى كالمنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية والمدنية والمؤسسات الأكاديمية والهيئات المهنية والزعماء المدنيين وقادة دوائر الأعمال على الصعيدين المحلي والمدني . وقال إن التقرير يعبر عن تفضيل عقد المؤتمر في عام ١٩٩٦ بدلا من عام ١٩٩٧ . وقال إن هناك أهمية رمزية لعام ١٩٩٦ لأنه يأتي بعد ٢٠ عاما من موعد انعقاد مؤتمر الموئل الأول ، وأن فترة الأربع سنوات توفر وقتا كافيا للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة . وإذا تقرر عقد المؤتمر في عام ١٩٩٦ ، فينبغي اتخاذ قرار في الدورة الحالية . وذكر أن التقرير لا يحتوي على بيانات مفصلة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على عقد المؤتمر الثاني للموئل ولكنه يحدد مجموعة من التكاليف التي يرجح تكبدها . وقال إن الآثار المالية تعتمد على عدد من العناصر كالتوقيت ومكان انعقاد المؤتمر والترتيبات العملية التي ينبغي أن تحددها الجمعية العامة ابتداء .

٥ - السيد مسعود (باكستان) : تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ فذكر أنه بالرغم من التوصيات الصادرة في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٦ بشأن المستوطنات البشرية ، فقد تدهورت الأوضاع المعيشية المادية البشرية بشكل أكبر في العالم أجمع ، ولا سيما في البلدان النامية . وقال إنه لم يتيسر في عام ١٩٧٦ التنبؤ بالآثار الكاملة لنمو السكان على المستوطنات البشرية ، ولا بالطابع الحضري للفقر وزيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على البلدان النامية والناجمة عن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي . وقال إن الإحصاءات الكئيبة المتعلقة بالأوضاع المعيشية الحضرية والواردة في تقرير الأمين العام (A/47/360) إنما تمثل جزءا فقط من كل ولا تتعلق بالسكان الريفيين .

٦ - وقال إن العمل فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية يتطلب ليس فقط مشاركة القطاع الخاص ، وإنما أيضا مشاركة الحكومات . وذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كان قد أكد على قضية المستوطنات البشرية في إطار التنمية المستدامة . وقال إن المجالات البرنامجية الثمانية التي حددها جدول أعمال القرن ٢١ تتطلب اهتماما خاصا . وقال إن الوقت قد حان لاستعراض المقررات التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٧٦ ، وإنشاء آليات جديدة لتنفيذ سياسات فعالة بشأن المستوطنات البشرية مع مراعاة البعد البيئي . وذكر أنه يؤيد اتخاذ قرار في الدورة الحالية من جانب الجمعية العامة بعقد مؤتمر ثان للمستوطنات البشرية ولا سيما في ضوء اقتراح الأمين العام بعقد المؤتمر في عام ١٩٩٦ ليصادف الذكرى العشرين للمؤتمر الأول . وقال إن مهمة تنظيم المؤتمر المقترح ينبغي أن تترك لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

٧ - السيد غيريرو (الفلبين) ، نائب الرئيس ، ترأس الجلسة .

٨ - السيد كلارك (المملكة المتحدة) : ذكر ، وهو يتحث بالنيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، أن إجراء استعراض مستفيض للاستراتيجيات التي أوصى بها مؤتمر المستوطنات البشرية في عام ١٩٧٦ قد أصبح ضروريا وذلك لتنسيق تلك الاستراتيجيات مع الأهداف العامة لجدول أعمال القرن ٢١ ، ولا سيما مع فصله السابع المتعلق بتشجيع التنمية المستدامة في ميدان المستوطنات البشرية . وقال إن من الضروري بالتالي اصدار توصية بالإجماع من لجنة المستوطنات البشرية لعقد مؤتمر استعراضي .

٩ - ومضى يقول إن تنمية المدن الرئيسية تتسم بآثار إيجابية مثل إيجاد فرص جديدة للوظائف والتغير في العقليات ولكن التركيز على الفقر قد تحول من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على نطاق العالم . وقال إنه في الوقت الذي سيكون فيه من غير المفيد بوضوح توجيه الانفاق على المناطق الحضرية

(السيد كلارك ، المملكة المتحدة)

لتشجيع السكان الريفيين على الانتقال إلى المدن مما يضاعف بالتالي من المشاكل ، فقد كان الانفاق ضئيلا للغاية على الاسكان وسبل الراحة والضمان الاجتماعي والرفاه الاجتماعي في كثير من البلدان النامية من جانب منظمات الدعم والتمويل الدولية مما نتج عنه نقص في الموائل الحضرية والهياكل المؤسسية والنظم وخدمات النقل . كما تدهورت أيضا نوعية المعيشة في كثير من المدن في البلدان الصناعية .

١٠ - ومضى يقول إنه أصبح واضحا ان الحكومات والسلطات المحلية لا يمكنها وحدها أن تدير أو أن تتحكم في الجماعات الحضرية الموجودة تحت مسؤوليتها . وإن من الضروري وجود شراكة بين الكيانات العامة والخاصة ومشاركة كاملة من جانب السكان المستنيرين ومن بينهم النساء والسكان المحليون وكبار السن والعجزة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المستوطنات البشرية والأوضاع المعيشية والعملية لجميع السكان .

١١ - وقال إن مؤتمرا ثانيا للأمم المتحدة يُعنى بالمستوطنات البشرية يتعين أن يسعى لوضع سياسات لوقف التدهور السريع في مختلف الأوضاع المعيشية المادية للسكان واستكشاف سبل لزيادة المستويات المتدنية الحالية للاستثمار في مجال تنمية المستوطنات البشرية وتقديم المدخلات للأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ . وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أيدت الاقتراح بعقد مؤتمر ثان ، "الموئل الثاني" ، ولكنها تعتقد أن الإعداد الملائم له أهمية كبرى بالنسبة لنجاحه . وهكذا وقبل إتخاذ قرار نهائي بشأن الموعد ينبغي دراسة الفوائد النسبية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بشكل دقيق . وقال إن الجمعية العامة سوف تحتاج لأن تنشئ هيكلا منظما بشكل واضح وفعال من حيث التكاليف لكل من العملية التحضيرية والمؤتمر ذاته لكي يتيح مشاركة جميع الدول الأعضاء بالاضافة إلى المنظمات الدولية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية . وقال إنه ينبغي اشراك خبراء البيئة والتنمية بالاضافة إلى الخبراء من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في العملية التحضيرية . وقال إن الجماعة الأوروبية تؤيد اقتراح الأمين العام بأن يوفر الموئل الأمانة للمؤتمر .

١٢ - ومضى يقول إن زيادة عدد المؤتمرات الدولية الرئيسية تأتي معها بخطر تدهور قيمتها وأثرها نتيجة لتواترها . وقال إن من المهم للغاية أن يؤدي الموئل الثاني إلى نتائج موضوعية ، ولهذا فإن مقترحات الأمين العام بشأن جدول اعمال المؤتمر تستحق اهتماما دقيقا . وقال إنه ينبغي أن توضع في الاعتبار الأعمال التي سوف يتمخض عنها مؤتمر القمة العالمي المقبل بشأن التنمية الاجتماعية والمؤتمر

(السيد كلارك ، المملكة المتحدة)

الدولي بشأن السكان والتنمية فيما يتعلق بمجالات تخفيف حدة الفقر وقضايا السكان أي القضايا التي لن تخضع لمفاوضات رسمية في مؤتمر الموئل الثاني .

١٣ - واستطرد قائلا إنه ينبغي تمويل المؤتمر من خلال موارد ميزانية الأمم المتحدة الحالية ودون احداث أثر سلبي على انشطتها المبرمجة ومن خلال مساهمات طوعية في صندوق استئماني ينشأ لهذا الغرض . وقال إن تكلفة المؤتمرات الدولية هي محل اهتمام واضح ، ولاحظ في هذا الصدد النداء الأخير الذي وجهه وكيل الأمين العام للادارة والتنظيم للوقف المؤقت لعقد مؤتمرات جديدة . وقال إنه بالرغم من ذلك فإن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تتطلع لأن ترى مشاركة نشطة في الاعداد والمفاوضات المتعلقة بمشروع القرار المعني بالمنهجيات والقضايا التي ستتم مناقشتها في الموئل الثاني .

١٤ - السيدة أميراسيكاري (سري لانكا) : قالت إن التقدم الكبير الذي أحرز في مجال المستوطنات البشرية منذ مؤتمر عام ١٩٧٦ لم يكن كافيا لوقف التدهور في الأوضاع المعيشية لشريحة كبيرة من السكان في العالم ناهيك عن عكس اتجاهه . وقالت إن خطورة وتعقيد حالة المستوطنات البشرية الحالية تدعو لاتخاذ اجراء عاجل لتفادي الأزمة . وقالت إن البلدان النامية التي تشهد بالفعل نقصا حادا في المأوى سوف تواجه على مدى العقد القادم تحديا أكبر لتوفير المأوى لمليون شخص اضافي . وفضلا عن ذلك فإن تحول الفقر إلى المدن قد زاد من أبعاد مشكلة المأوى . وقالت إن الخبرة المكتسبة منذ مؤتمر عام ١٩٧٦ قد أثبتت أن الحكومات لا يمكنها وحدها مواجهة تحديات ومشاكل المستوطنات البشرية المترابطة والمعقدة وأن كثيرا من توصيات ذلك المؤتمر تستدعي دراسة جديدة وتحديثا لتراعي التصورات الجديدة في قضايا المستوطنات البشرية التي انعكست في النهج المتمثلة بجدول الأعمال الجديد للمستوطنات البشرية والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ .

١٥ - ومضت تقول إن مؤتمرا عالميا يتميز بتعدد في الاختصاصات ومشاركة رفيعة المستوى يمكنه أن يوفر محفلا تُدرس فيه مسائل التخطيط والتنمية والتنظيم للمستوطنات البشرية في الاطار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للعقد المقبل . وقالت إن وفدها يؤيد عقد الموئل الثاني في أسرع تاريخ ممكن ربما يكون في عام ١٩٩٦ . كما أنه يؤيد أيضا المقترحات المتعلقة بتكوين هيئة حكومية دولية كما ورد في الفقرتين ٨١ و ٨٢ من تقرير الأمين العام (A/47/360) بالاضافة إلى العملية الموجزة في الفقرتين ٨٧ و ٩١ . وقالت إنه يجب ضمان مشاركة السلطات المحلية والمنظمات الصناعية والمنظمات غير الحكومية

(السيدة أميراسيكاري ، سري لانكا)

والمنظمات المجتمعية كوسيلة لإثراء أعمال المؤتمر . وقالت إنه لأسباب اقتصادية يجب أن يقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير الأمانة للمؤتمر لأنه يتمتع بتجربة غنية في هذا المجال .

١٦ - السيد ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه لأمر مشجع أن يرى في تقرير الأمين العام (A/47/360) اعترافا متزايدا بالدور المتنامي الذي تلعبه المناطق الحضرية في القضايا البيئية وهو دور يحتوي على عناصر ايجابية وأخرى سلبية . وقال إن امكانيات تحسين الإدارة المستدامة للبيئة وللموارد الطبيعية في العالم ترتبط بشكل وثيق بإدارة المدن . وقال إن الأمر المشجع كذلك هو ملاحظة الاعتراف الصريح في الفقرة ٢١ من التقرير بالطابع الإنتاجي للمستوطنات البشرية . بيد أن التقرير أخفق في أن يحدد بشكل كامل الدور الحيوي للحكومات المحلية في تحقيق إدارة وتنمية فعالة وسليمة للمستوطنات البشرية والموارد العالمية . وقال إن حكومته ترى ضرورة معالجة ذلك الموضوع في الموئل الثاني . كما أنها تؤيد الاقتراح الخاص بتكريس الاهتمام للمشاركة بين القطاعين العام والخاص انسجاما مع الدروس التي اكتسبتها الدوائر الإنمائية منذ مؤتمر عام ١٩٧٦ وكذلك مع الطريقة التي تطورت بها المساعدة الأجنبية التي تقدمها الولايات المتحدة على مدى السنوات . .

١٧ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة تؤيد عقد الموئل الثاني في عام ١٩٩٧ . بيد أنه ينبغي دراسة الفوائد النسبية لعام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧ بشكل دقيق قبل اتخاذ قرار نهائي بموعده .

١٨ - وانتقل إلى مسألة صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة فدعا جميع أعضاء المجتمع الدولي لتنفيذ الوقف العالمي المؤقت الذي دعت له الجمعية العامة بقرارها ٢١٥/٤٦ والامتثال له بشكل كامل . وقال إن الولايات المتحدة قد اتخذت بالفعل عددا من الخطوات لتنفيذ ذلك القرار : فقد مُنع مواطنو الولايات المتحدة من المشاركة في أعمال صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة ، وتعاون بلده مع البلدان الأخرى بغرض عدم توسيع مناطق صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار . كما صادق بلده كذلك على اتفاقية ولنغتون . وقال إن الوقف العالمي المتفق عليه دوليا بشأن أعمال صيد الأسماك يعتبر نصرا واضحا للبيئة البحرية . وقال إنه ينبغي أن تُظهر جميع الدول التزامها بحماية الموارد البحرية الحية وذلك من خلال تنفيذها الكامل لذلك الوقف المؤقت .

١٩ - السيد ميناغاوا (اليابان) : قال إن اليابان بوصفها بلدا من البلدان المؤيدة الرئيسية لقرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦ اتخذت تدابير فعالة لتنفيذ الفقرة ٣ من القرار وذلك بخفض مناطق صيد الأسماك بالشباك

(السيد ميناغاوا ، اليابان)

البحرية العائمة الكبيرة التي كان الصيد مسموحا فيها وخفض عدد الرخص للقيام بذلك . وقال إن هذه التدابير قد وردت مفصلة في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام (A/47/487) . وأكد كذلك على أن حكومته تعتزم اتخاذ تدابير ضرورية لتنفيذ الوقف المؤقت الوارد في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦ وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

٢٠ - ومضى يقول إن الفقرتين ١١ و ١٢ من تقرير الأمين العام اللتين تشيران إلى تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لا علاقة لهما بصيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وينبغي حذفهما .

٢١ - السيد أكسين (تركيا) : قال إنه بالرغم من النجاح الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٦ بشأن المستوطنات البشرية في إيجاد فهم ووعي أكبر بالمشاكل ، فقد استمرت الأوضاع المعيشية في كثير من البلدان في التدهور . وقد صحبت ذلك التدهور زيادة الضغوط على الخدمات المجتمعية كالتعليم والرعاية الصحية . وتسببت الطلبات على إيجاد المأوى والهياكل المؤسسية والخدمات في كثير من التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون لها آثار سلبية خطيرة على الاستقرار السياسي . كما يجب أن توضع في الحسبان أيضا الأبعاد الايكولوجية لعملية التحضر السريع . لقد ألقى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الضوء على أهمية أن توضع في الحسبان بشكل كامل ضرورة استمرارية الموارد البيئية في عملية تنمية المستوطنات البشرية . وفي حين أن مسائل النقل وإمدادات المياه الحضرية وإدارة النفايات ، قد عولجت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فإن المسائل المتصلة بالمأوى وتكنولوجيا البناء والهياكل الأساسية لم تتم معالجتها . ومن الواضح الآن أن قضية المستوطنات البشرية لا يمكن النظر إليها من منظور الشمال والجنوب فقط ولكن يجب معالجتها بوصفها وضعا عالميا شاملا . وقد ركز تقرير الأمين العام (A/47/360) على الوسائل الابتكارية التي استطاعت بها البلدان النامية التغلب على كثير من المشاكل ، ويمكنها الآن أن تقدم مجموعة حلولها الخاصة .

٢٢ - ومضى يقول إن تركيا تؤيد التوصية بعقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة لمعالجة قضايا المستوطنات البشرية الواسعة ، كما أنها تؤيد عقد المؤتمر في عام ١٩٩٦ وهو تاريخ بالإضافة إلى كونه يصادف الذكرى العشرين للمؤتمر الأول فإنه يتوافق مع نهاية المرحلة الثانية لفترة الأربع سنوات من فترة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للموائل لعام ٢٠٠٠ . وقال إن تركيا بوصفها أحد البلدان التي تشهد فترة من التحضر السريع ، تهتم بشكل وثيق بأعمال الأمم المتحدة في معالجة المستوطنات البشرية . وبالتالي فإن حكومته

(السيد أكسين، تركيا)

تعرض استضافة المؤتمر في عام ١٩٩٦ . وقال إنه إذا حظي ذلك العرض بتأييد الجمعية العامة فيتعين اعتماد قرار بشأنه حتى يمكن أن تبدأ عملية التحضير للمؤتمر دون إبطاء .

٢٣ - السيد فلوريس (هندوراس) : قال إن النمو السريع للسكان وعددا من المشاكل الاقتصادية إضافه إلى الكوارث الطبيعية وتسارع معدلات التحضر قد قوضت بدرجة كبيرة مستويات الرفاه الاجتماعي في البلدان النامية مما ترتب عليه آثار خطيرة على المستوطنات البشرية .

٢٤ - ومضى يقول إن إحدى النتائج الأكثر إيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٦ بشأن المستوطنات البشرية كانت هي اعتماد الاستراتيجية العالمية للموئل حتى عام ٢٠٠٠ . وقال إن أنشطة التعاون التقني لمركز المستوطنات البشرية قد ازدادت بدرجة كبيرة على مدى السنوات الست الماضية إذ تلقى ١٤ بلدا من منطقة أمريكا اللاتينية مساعدات تتصل بالإسكان من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والدول الأعضاء في الجماعات الأوروبية .

٢٥ - ومضى يقول إن وفده يرحب بالجهود المتمثلة في برنامج المدن القابل للاستمرار الذي نفذ في ١٥ مدينة في آسيا وافريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والذي ركز على مختلف جوانب استراتيجيات الاسكان لمعالجة نمو السكان الذي لم تتيسر السيطرة عليه . وقال إن برامج التدريب في مجال المستوطنات البشرية والذي يموله البنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية قد شجع الحكومات على وضع استراتيجيات للاسكان ومنهجيات للتحليل للتعاون التقني بين البلدان والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع ككل .

٢٦ - وقال إن الاسكان الميسر يعتبر أولوية كبيرة على الصعيد الوطني في بلاده وإن صندوقا وطنيا لتشجيع بناء مثل هذه المساكن يجد الدعم من المؤسسات الانمائية الدولية . وقال إن برامج حكومته تركز على المناطق الريفية والحضرية على السواء وأنها قد وصلت الى المجتمعات المعزولة .

٢٧ - ومضى يقول إن توطيد الديمقراطية في امريكا الوسطى خلال فترة التسعينات قد شجع إيجاد نهج أوسع لمعالجة مشاكل لا يسعى فقط لتلبية احتياجات الإسكان للأفراد وإنما أيضا لتلبية الاحتياجات الأساسية فيما يتعلق بمياه الشرب والكهرباء والصحة والتعليم والهياكل الأساسية . وقال إن حكومات أمريكا الوسطى بعد أن نفذت برامج التكيف الهيكلي لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة ، تعمل الآن على

(السيد فلوريس ، هندوراس)

تشجيع المشاريع المعتمدة على الذات في مجال الإسكان الريفي . وقال إن بلدان أمريكا الوسطى قد اتفقت أيضا على أن تعمل مع بعضها البعض لتخفيف مشاكل المستوطنات البشرية وقد أنشأت بالفعل مجلس بلدان أمريكا الوسطى بشأن الإسكان والمستوطنات البشرية ليعمل على نحو وثيق مع مؤسسات الخدمات الاجتماعية الأخرى .

٢٨ - واستمر قائلا إن النظرة إلى تنمية المستوطنات البشرية التي برزت من مؤتمر عام ١٩٧٦ بشأن المستوطنات البشرية قد تغيرت بشكل جذري وأصبح من المقبول على النطاق الدولي حاليا أن يكون دور الحكومات هو تشجيع مبادرات القطاع الخاص ودعم المشاركة من قبل المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية . وقال إن وفد بلاده يرحب بالتالي بالاقتراح الخاص بعقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية نظرا لأن هذا المؤتمر سوف يوفر المحفل الملائم الذي يمكن من خلاله المضي في هذه الجهود .

٢٩ - وقال إنه يُعبر في الختام عن تقدير حكومته للجماعة الاقتصادية الأوروبية وللمؤسسات الدولية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، وذلك للمساعدة التي ظلت تقدمها لبرامج بلده في مجال المستوطنات البشرية . وقال إن حكومته تتطلع لمزيد من التعاون في هذا المجال .

٣٠ - السيد غاثونغو (كينيا) : قال إن تقرير الأمين العام بشأن الموئل الثاني (A/47/360) يظهر خطورة وتعقيد الحالة الراهنة للمستوطنات البشرية ويدعو الى اتخاذ اجراء عاجل ومنسق داخل منظومة الأمم المتحدة لتعبئة الموارد والإرادة اللازمة لمعالجة المشاكل المعلقة . وقال إن جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أكد بحق على أهمية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تعبئة الدعم الدولي الإضافي للبرامج المحلية .

٣١ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام قد أشار الى العوامل التي ساهمت في الحالة الخطيرة للمستوطنات البشرية على نطاق العالم ولاسيما في البلدان النامية بما في ذلك ارتفاع معدلات نمو السكان وسرعة التحضّر وتدهور الأوضاع المعيشية المادية وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية البيئية وآثارها الصحية وأزمة الطاقة المحلية وتدهور خدمات النقل الحضرية . وفضلا عن ذلك فإن أزمة المأوى قد فرضت أعباء ثقيلة بشكل خاص على كثير من الجماعات الضعيفة في المجتمع ولاسيما على فئات المرأة والطفل والمعاقين .

(السيد غاثونغو ، كينيا)

٣٢ - وقال إن بلده يشرفه أنه يستضيف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وإنه لم يدخر جهدا في دعم أعماله وأعمال لجنة المستوطنات البشرية لتطوير أعمال البحث والتطوير ونشر المعلومات وتوسيع أوجه التعاون التقني في مجال المستوطنات البشرية بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ . وقال إن الخطة الانمائية الوطنية الحالية (١٩٨٩-١٩٩٣) قد أقرت بالحاجة لإيجاد نهج انمائي قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية ، وشجعت توفير المأوى من خلال الاستخدام السليم والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية في البلاد ، وحددت برنامجا فعالا للتأهب لحالات الكوارث . وقال إن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان اعتمد على توافر الموارد الخارجية والمحلية والتكنولوجيا الملائمة .

٣٣ - ومضى يقول إن النهج التي اتبعته بلاده في مواجهة مشاكل المستوطنات البشرية يجعل العنصر البشري محور عملية التنمية ، وذلك اعتقادا منها بوجوب توفير المأوى للسكان إضافة الى موارد مياه الشرب المأمونة والأوضاع المعيشية الصحية ومصادر الطاقة الميسورة وسبل المواصلات والخدمات ذات الصلة الأخرى وذلك ليس فقط لتحسين مستوى رفاههم ، وإنما أهم من ذلك ، لتعزيز قدراتهم على المساهمة الانتاجية في عملية التنمية . وقال إن بلاده التي تؤيد "نهج التمكين" بالنسبة لتلك العملية سوف تواصل تعاونها الوثيق مع جميع البلدان في مبادرات القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف استراتيجياتها الإسكانية .

٣٤ - ومضى يقول إنه في حين أن تقدما كبيرا قد تحقق منذ مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٦ بشأن المستوطنات البشرية ، فيما يتعلق بتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي ، وأن الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية والحضرية قد تحسنت ، فهنالك حاجة لمدخلات جديدة لوقف التدهور السريع في المستوطنات البشرية . وقال إن حكومته تؤيد بشدة عقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية ، لكي يعمل بشكل خاص على وضع برامج ابتكارية بدعم من الحكومات والقطاع الخاص ، وذلك لتشجيع جهود السكان في الاعتماد على الذات لضمان توفير الموائل الملائمة والميسورة للجميع في إطار الجهود الرامية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفقر .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥